مدى تحقيق مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة بالجزائر وسبل تجسيدها من خلال مسح الميزانية المفتوحة (2019/2010)

The Extent to which the Principles of Governance are achieved in the Management of the General Budget in Algeria, and the ways of embodying them By Open Budget Survey (2010/2019)

منيرة زياني[1]*
Mounira ziani[1]

[1] جامعة محمد خيضر (بسكرة)، mounira.ziani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام 2022/04/23 ؛ تاريخ القبول: 2022/05/14 ؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة في زيادة فعالية إدارة الميزانية العامة للدولة، وذلك من أجل ترسيخ تجسيدها على أرض الواقع في أرب الآجال في الجزائر، من خلال عرض وتحليل مؤشرات مسح الميزانية المفتوحة للسنوات (2019/2010)،

وقد توصلت الدراسة إلى ضعف المؤشرات الثلاث لحوكمة الميزانية العامة بالجزائر (الشفافية، المشاركة، والمساءلة) خلال سنوات المسح المذكورة، وكان من أهم توصيات الورقة: تفعيل المشاركة السياسية والمجتمعية في مؤسسات الموازنة العامة من خلال: مشاركة البرلمان، المجالس الشعبية والمحلية، ومشاركة المجتمع المدني، من خلال تنمية الإحساس بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية

كلمات مفتاحية: حوكمة، ميزانية العامة، حوكمة الميزانية العامة، مسح الميزانية المفتوحة

تصنيفات JEL : G31

Abstract:

This paper aims to shed light on the importance of governance in increasing the effectiveness of the state's general budget management, in order to consolidate its embodiment on the ground in the shortest possible time in Algeria, by presenting and analyzing the indicators of the open budget survey for the years (2010/2019),

The study found the weakness of the three indicators of public budget governance in Algeria (transparency, participation, and accountability) during the mentioned survey years, and the most important recommendations of the paper were: activating political and societal participation in public budget institutions through: Parliament participation, popular and local councils, and civil society participation By developing a sense of the importance of participation in political, economic, and social life.

Keywords: governance, general budget, general budget governance, open budget survey.
JEL Classification Cdoes : G31

*-المؤلف المرسل: منيرة زياني البريد الإلكتروني mounira.ziani@univ-biskra.dz

تمهيد

تعتبر الميزانية العامة مؤشرا لتوجيه الدولة وفلسفة النظام السياسي الحاكم، كما تعتبر حجر الأساس في تحقيق الأهداف المخططة في حياة المجتمع، فمن خلالها تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والاستقرار الاقتصادي وذلك بهدف استعادة التوازن الاقتصادي الكلي من خلال الرشادة في الإنفاق وزيادة الإيرادات، ولأن البيئة الاقتصادية العالمية شهدت اضطرابا في السنوات الأخيرة، حيث التقت فيها معدلات مرتفعة للتضخم مع الركود وارتفاع معدلات البطالة على نطاق واسع، وفشل أساليب إدارة الحكم على مستوى كل الأقطار والدول، لاسيما في الجزائر، الامر الذي استدعى ضرورة تبني مبادئ الحوكمة كأهم الإصلاحات للميزانية، باعتبارها أفضل السبل لمحاربة كافة أشكال الفساد الاقتصادي والإداري، كما أنها سبيل لرفع انتاجية النفقات العامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي تتسم بالندرة من خلال إيجاد آلية فعالة تتضمن توظيف المورد الملائم في المكان الأكثر جدوى والوقت الملائم.

وقد زاد الاهتمام بحوكمة الميزانية العامة مع زيادة اهتمام المواطنين بالحصول على المعلومات الكافية عن الميزانية العامة، لجعل الحكومات في موضع مسؤولية ومساءلة أمامهم، مما يتيح لهم فهم القرارات التي لها بالغ الأثر على حياتهم اليومية، بل والمشاركة في صنعها، والمساهمة في صنع مستقبلهم ومستقبل بلدانهم.

اشكالية البحث:

لقد كشف مؤشر الميزانية المفتوحة الذي يهتم بقياس مدى تجسيد مبادئ الحوكمة من عمليات الميزانية العامة عن ضعف درجة حوكمة الميزانية العامة في الجزائر خلال (2019/2010)، مما يعكس ضمنيا ضعف تجسيد مقتضيات الحوكمة في نظام الميزانية العامة والتي تعتبر محدد جوهري لسلوك ذلك المؤشر، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تحقيق مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة الجزائرية،

وكيف يمكن تجسيدها فعليا على أرض الواقع؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالتساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم حوكمة الميزانية العامة للدولة؟
- ما هي مبادئ تجسيد حوكمة الميزانية العامة للدولة؟
- هل هناك بيئة قابلة لإرساء مبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة الجزائرية؟

الفرضية الرئيسية للبحث:

نفترض أن مبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة الجزائرية ترتبط طرديا بمدى التزام هيئات رقابة الميزانية بالمهام المنوطة بها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الورقة من أهمية متغيراتها، وأهمية تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة وإدارة الميزانية العامة، الأمر الذي من شأنه إحداث النقلة النوعية المطلوبة في أداء تلك المؤسسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير عامل الاستقرار المالي والسياسي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة في زيادة فعالية إدارة الميزانية العامة للدولة، وذلك من أجل ترسيخ تجسيدها على أرض الواقع في أقرب الآجال في الجزائر، خاصة في ظل الظروف التي تعيشها البلاد من ارتفاع الأسعار، والبطالة، وغليان المجتمع، فهو أحوج إلى تجسيد المبادئ الثلاث لحوكمة الميزانية العامة.

منهج البحث:

استخدم البحث **المنهج الوصفي** في جمع وتقديم المعلومات والمعطيات المتعلقة بموضوع الحوكمة ومبادئها وعلاقتها بالميزانية العامة للدولة، **والمنهج التحليلي** من خلال تحليل المعطيات والبيانات المجمعة والمتعلقة بالعلاقة بين متغيرات البحث من خلال تقارير مسح الميزانية المفتوحة للفترة (2019/2010)

حدود البحث:

من أجل الوقوف على مدى تحقيق المبادئ الثلاث لحوكمة الميزانية العامة بالجزائر، يقوم البحث بتحليل مؤشر الميزانية المفتوحة الصادرة من طرف منظمة الشراكة الميزانية للسنوات (2019/2010) عن طريق استبيان مخصص من طرفها خضعت له 117 دولة من بينها الجزائر.

هيكل البحث

من أجل تناول الموضوع والإجابة على إشكاليته تم تقسيم البحث إلى:

- مقدمة تناولت الإشكالية وتساؤلاتها، أهمية وأهداف الدراسة، منهجية البحث وحدوده.
- محور أول تناول الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة والربط بينهما.
- محور ثاني تناول الجانب التطبيقي بعرض واقع حوكمة الميزانية من خلال مسح الميزانية المفتوحة للسنوات (2019/2010)
- خاتمة وتناولت نتائج الدراسة وتوصياتها.

الدراسات السابقة

- **دراسة**: نذير بو سهوة ومحمد عبد الجبار ، (2021)، حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة (2019/2009)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، مجلد 06، العدد 02.

هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واقع تجسيد مبادئ الحوكمة الموازنة العامة للجزائر المتبناة من طرف منظمة شراكة الموازنة الدولية.

وقد توصلت إلى ضعف نتائج الجزائر عموما وتذيلها ترتيب الدول التي شملها المسح في أغلب المؤشرات.

- **دراسة**: مراد بو عشاوي و عماد عزازي،(2020)، حوكمة الميزانية العامة في الجزائر على ضوء أحكام القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية المحلية الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد01.

هدفت الدراسة إلى البحث في مدى التزام الميزانية العامة في الجزائر بمبادئ الحوكمة السليمة من خلال القانون العضوي الجديد رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية، مع التركيز على تشخيص واقع الحوكمة ودورها في إدارة الميزانية العامة للدولة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مؤشرات إيجابية لحوكمة الميزانية العامة من خلال القانون العضوي الجديد رقم 15/18 الهادف لتعزيز مبادئ الحوكمة في ادخال نمط جديد في تسيير الميزانيات يتعلق بمفاهيم الأداء وقياس النتائج وفق مؤشرات الأداء.

- **دراسة**: إيمان عبدوس،(2021)، آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الاصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تطبيقات حوكمة الميزانية العامة للدولة في مشروع اصلاح النظام الميزانياتي في الجزائر وتحديات تجسيدها على أرض الواقع، من خلال عرض وتحليل أهم ما جاء به القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية، ومجال الأخذ بآليات الحوكمة عند تخطيط وإعداد وتنفيذ وكذا الرقابة على الميزانية العامة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاح الميزانياتي في الجزائر الذي من المتوقع دخوله حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023 ،تحقيق نقلة نوعية في مجال التسيير العمومي.

ما يميز هذه الدراسة عما سبق من الدراسات اعتمادها على مسح الموازنة العامة الذي تصدره امنظمة شراكة الموازنة الدولية في تحديد درجة التزام الجزائر بتطبيق أهم مبادئ الحوكمة في عملية إعداد الميزانية العامة، ثم اقتراح سبل تجسيدها على أرض الواقع، ما يسمح برفع مؤشراتها فعليا.

I – المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

I-1 تعريف وأهمية الحوكمة

يعتبر مفهوم الحوكمة مفهوما جديدا بدأ يغزو الخطاب الاقتصادي وأصبح من أهم المعايير المعتمدة لتقييم ومراقبة أداء الشركات وحتى الأشخاص والحكومات .

I-1 -1 تعريف الحوكمة:

I-1-1-1 لغة : إذا أردنا البحث في معاجم اللغة بغية أن نلمس معنى الحوكمة، فإن أصل الكلمة "كم" يؤدي بنا إلى معان ومفاهيم مختلفة ومتشعبة، وترجع تراكيب مادة (ح ك م) إلى الفعل الماضي (حكم) ومضارعه (يحكم) فهو(محكوم) اسم مفعول به واسم الفاعل (حاكم) و(الأحكام) جمع (حكم)، ومادة (حَكَمَ) في تلك المعاجم لا تخرج عن المعاني التالية:

- **المنع**: فيقال حكمت فلاناً، أي منعته، ومنها حكمة الدابة وهو ما يوضع على فم الدابة لمنعها من التهام ما لا يريد لها راكبها أن تلتهمه.[1]
- **القضاء** [2]: حيث يطلق الحكم ويراد به القضاء من ذلك قوله تعالى: ﴿ **فَاحْكُم** بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [3]، أي اقضي بينهم بحكم الله [4]، والحكام هم القضاة، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى **الْحُكَّامِ**﴾ [5] ، أي إلى القضاة
- **الحكمة**: وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب [6]، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ **الْحِكْمَةَ** وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [7]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [8] ، وقوله ﷺ: (ورجل آتاه الله الحكمة، فهو يعلمه ويقضي بها) [9]
- **الحَكَمُ**: والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾[10]
- **والحكم سياسة الناس بما يصلحهم** [11]، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ **وَالْحُكْمَ** وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [12] وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [13]

I-1-1-1 اصطلاحا: الحوكمة هي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس بجارٍ على قواعد اللغة العربية في اشتقاق المصادر، فليس مصدر(فوعله) من المصادر القياسية الجارية على نسق اللغة،

ومع ذلك فهي قضية اصطلاحية عند أهل الاقتصاد والإدارة، وتبعا لذلك تداول المتخصصون في بداية الأمر تعريب اللفظ من الانجليزية (Gouvernance) إلى (الحاكمية)، تم الاعتراض عليه باعتباره منهج ديني، ولكي لا يتم الخلط بينهما اتجه التعريب الى كلمة (حوكمة) .

ولأرباب الإدارة والاقتصاد في تعريف الحوكمة جملة من التعريفات، نذكر منها:

- **شركة التمويل الدولية (I.F.C)** تعرف الحوكمة على أنها " مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسات وتحديد توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسين في المؤسسة بما فيهم من مساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وكذلك تحديد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة". [14]
- **تعريف آخر للحوكمة:** " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية" .[15]
- **وعرفت الحوكمة أيضا** على أنها: " مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تنظم العلاقات بين إدارة الشركات والوحدات الاقتصادية والهيئات (إداريا، ماليا، اقتصاديا، واجتماعيا)". [16]
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)** تعرف الحوكمة بأنها " نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقول والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المصارف، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما أنها تبين القواعد والإجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء"[17]

ومن هذا الاستعراض العام نلاحظ أن أغلب التعريفات تركز على تنظيم العلاقة بين الإدارة وأطراف المصالح وتفعيل دورها ودور أنظمة الرقابة بما يسمح بالمحافظة على مصالح جميع الأطراف ذات الصلة، إلا أن تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جاء جامعا، شاملا حيث جمع بين تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بالإضافة الى تطرقه للرقابة على الأداء، هذا الجمع له من الأهمية البالغة في تحقيق الحوكمة وبلوغ الأهداف الإستراتيجية للمصرف.

ومن كل هذه التعريفات يمكن أن نخلص إلى أن الحوكمة هي: "مجموعة من الأدوات والوسائل التي تمكن من توزيع الحقوق والواجبات بين إدارة المؤسسات والوحدات الاقتصادية والهيئات المتصلة بها وتفعيل جهاز الرقابة من أجل تحقيق أهدافها وفاءا لمعايير المسؤولية والنزاهة الشفافية " .

I–1 –2 أهمية الحوكمة:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العالم في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية مما أدى إلى تعرض كبريات الشركات إلى ضائقات مالية كبيرة ونتيجة تحول إلى النظم الرأسمالية وانفصال الملكية عن الإدارة والحاجة إلى تمويلات بأقل تكلفة من الاستدانة وبالتالي تحرير الأسواق المالية وتزايد انتقال رؤوس الأموال مما أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين ووقوع الكثير من الشركات في أزمات مالية، وعلى اعتبار أن الشركات المعاصرة تتميز بالفصل بين الملكية والإدارة من ناحية والنفوذ الذي يتمتع به كبار المساهمين على حساب صغارهم من ناحية أخرى تبرز أهمية الحوكمة لحماية صغار المساهمين من تسلط كبارهم وتضبط عمل جميع الأطراف المعنية من الشركة .

وتزداد أهمية الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تجعل المستثمر مطمئن على حصوله على العائد المرجو من خلال شفافية المعلومة المقدمة من طرف الشركة وفي المقابل عدم الالتزام بالحوكمة سيولد بيئة خصبة لنمو الفساد المالي والمحاسبي وبالتالي إلى نهب وسرقة لحقوق الملاك والأطراف الأخرى بطريقة منظمة.

كما تمتد أهمية الحوكمة إلى القطاع العام والهيئات الحكومية حيث تمكن الدول من الحد من انتشار الفساد في النواحي الاقتصادية والخدمية، وخاصة عدم تطبيق معايير الشفافية داخل الشركات بسبب سوء استخدام حقوق المساهمين ونهب الأصول وانتهاك العقود بدون مسائلة [18]

I–1 –2 أسباب ظهور الحاجة لحوكمة المؤسسات

هناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة المؤسسات وتبوئها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء يمكن تلخيصها فيما يلي: [19]

I–1 –2 –1 الأحداث الدولية:

إن حالات الفشل الذريع كفضيحة بنك الإئتمان والتجارة الدولي، أزمة جنوب آسيا (1997)، التي كانت بالأساس أزمة ثقة في مكونات الإدارة المالية للمؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين القطاعات الاستثمارية والشركات والحكومة، ثم جاءت ظاهرة الفضائح المالية لبعض كبريات الشركات العالمية لتؤكد أهمية إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم، والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات لضمان تحقيق الأهداف الموضوعة والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة لشؤون أعمال الشركات وهو ما أطلق عليه **" حوكمة الشركات "**

I–1 –2 –2 العولمة:

تحول العالم لقرية صغيرة باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة، بالاضافة لحالات التكامل والإندماج التي تعيشها قارات كثيرة من العالم وما يرافقها من إجراءات كتحرير وتدويل الاقتصاد وتسهيل حركة رؤوس الأموال ، وهو ما يتطلب وضع قواعد موحدة تحكم إدارة المؤسسات الاقتصادية تربط بين الشركة الأم والشركات التابعة.

I–1 –2 –3 العوامل الاقتصادية:

تمثلت فيما تطمح إليه الحكومات والدول فيما يخص استقرار أسواق رأس المال لديها وجذب رؤوس الاموال وتعزيز الفرص العمالة وتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصاد ممكنة وتنمية استثماراتها ، بالإضافة إلى تحسين وتعزيز الثقة الدولية باقتصادياتها و مؤسساتها بغرض الاستفادة ما أمكن من المؤسسات والصناديق المالية الدولية .

I–1 –2 –4 نظرية الوكالة:

يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من أهم العوامل التي ادت إلى ظهور نظرية الوكالة التي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك وتخدم اغراضهم الخاصة.

I–2 مفهوم وعناصر الميزانية العامة

إن إدارة المال العام بكفاءة وفاعلية تحدي يواجه العديد من الحكومات، فبالإضافة إلى محدودية الموارد، فإن استخدام الأدوات المالية والنقدية المنالسبة يعتبر عاملا مهما نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بالمقابل هناك العديد من النظريات الإدارية والمالية والاقتصادية التي تناولت بالتحليل طرق وأساليب إدارة المال العام، وجميعها تؤكد على أهمية اعتماد خطط مالية كشرط لتحقيق التنمية الاقتصادية و البشرية الشاملة والمستدامة.

على الرغم من أهمية السياستين المالية والنقدية، إلا أن السياسة المالية في البلدان النامية تمارس دورا مهما ومؤثرا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الاستقرار الاقتصادي وذلك نتيجة لكبر حجم مساهمة القطاع الحكومي في الاقتصاد مقارنة بالدول الأعلى نموا بالإضافة إلى ربط العملة المحلية بأحد العملات الرئيسية كالدولار أو الأورو، مما يضعف من فاعلية السياسة النقدية لهذه الدول، لذا يمكن القول أن السياسة المالية تلعب دورا مهما في توجيه مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأثير على

معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التحكم وتوجيه ببعض الأدوات مثل معدلات التضخم ومستويات الإنفاق الحكومي (المصروفات العامة).[20]

I-2 -1 تعريف الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة تنظيم مالي يقابل بين الإيرادات والنفقات العامة ، حيث ترسم عملية الميزانية العلاقة بين الإيرادات والمصروفات العامة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، بمعنى آخر فإن الميزانية العامة تعد بمثابة البيان المالي للاقتصاد الوطني، ويمكن تعريفها كما يلي:

I-2 -1 -1 نعريف1 : يمكن تعريف الميزانية العامة بأنها: "وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها، والميزانية بينهما بما يحقق أهداف الدولة، والتي تعد من قبل السلطة المالية سنويا، وتصادق عليها السلطة التشريعية

بالمقابل فإن الداودي (2013) يقدم تعريفا محددا للموازنة العامة بأنها " برنامج لنشاط الحكومة المالي، معد لسنة واحدة مقبلة يتضمن تقدير نفقات الدولة وإيراداتها تقره السلطة التشريعية بقصد تحقيق أهداف محددة، اقتصادية واجتماعية تقررها السلطة السياسية.[21]

I-2 -1 -2 تعريف2: خطة مالية للدولة تتضمن تقديرات النفقات والإيرادات العامة لسنة مالية مقبلة، وتجاز بواسطة السلطة التشريعية قبل تنفيذها، وتعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة". [22]

مما سبق يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة على انها: " خطة مالية للحكومة، تعد من قبل السلطة التنفيذية، ويتم إقرارها من طرف السلطة التشريعية، وتحتوي تقديرات للإيرادات والنفقات العامة لفترة مالية مقبلة، سعيا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ".[23]

I-2 -2 أهمية الميزانية العامة

نظام الميزانية العامة يعتبر حجر الزاوية وأداة مهمة في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ البرامج والمشاريع الحكومية بكفاءة وفعالية، كما أن أي تطوير للأنظمة المالية العامة والخاصة يبدأ بتطوير أنظمة الميزانية العامة ، لأن السياسة المالية التي يتم تنفيذها باستخدام الإيرادات والمصروفات العامة هي المحرك الرئيس لأي اقتصاد وخاصة في الدول النامية والدول التي تشهد تحولات اقتصادية، كذلك تسهم كفاءة وفعالية الميزانية العامة بشكل مباشر في دعم وتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية وذلك بدعم المشاريع الإنمائية وتحقيق الاستفادة القصوى من عمليات الإصلاح والتطوير المالي فإن ذلك يتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام مثل الشفافية والمساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد، ويمكن تلخيص أهمية الميزانية العامة في النقاط التالية:

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، خاصة في الدول النامية.
- تقليل أثر الأزمات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني
- تعزيز جودة الخدمات العامة المقدمة للمستفيدين من أفراد ومنظمات، بتفعيل الرقابة مثلا.
- الاسهام في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بتوزيع المخصصات المالية على الأنشطة والبرامج والمشاريع بشكل متوازن وفقا للأهمية ومدى الحاجة.
- تصميم وتنفيذ سياسات مالية فعالة
- ضمان مساءلة الحكومة ومنع الهدر في الأموال العامة

- زيادة كفاءة استخدام الموارد العامة النادرة
- تحسين آفاق الحفاظ على الاستقرار المالي وتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية.

I–2 –3 خصائص الميزانية العامة للدولة

مما تم سرده آنفا يمكن أن نستخلص الخصائص التالية للموازنة العامة [24]

- الميزانية العامة للدولة توقع (عمل تقديري).
- الميزانية العامة للدولة إجازة من السلطة التشريعية (ترخيص).
- سنوية الميزانية العامة للدولة، عادة من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر.
- الميزانية العامة للدولة كأداة توجيه الأوضاع للمسار الصحيح.

I–2 –4 حوكمة الميزانية العامة للدولة: [25]

تتضمن حوكمة الميزانية العامة للدولة بمفهومها الشامل إدارة موازنة الدولة، باعتبارها آلية لتحقيق الأهداف المتوخاة من سياسة الحكومة العامة، من خلال الأسس والمبادئ التي تقوم عليها، والتي تعمل على توجيه موارد الدولة نحو وجهتها الصحيحة بما يخدم البلد والمواطن، سواء من ناحية تحقيق التنمية المنشودة، أو تجسيد العدالة بين أفراد المجتمع، أو العمل على تحسين رفاهية السكان، أو من ناحية القضاء على الفساد أو الحد منه على الأقل تقدير.

كما أن حوكمة الميزانية العامة تشير إلى العمليات والقوانين والأجهزة، والمؤسسات القائمة على ضمان تلبية النظام الموازي لشفافية مراحل عملية الميزانية العامة، ومدى مشاركة الجمهور في عملية الميزانية العامة سواء في إعدادها أو مناقشتها لاعتمادها والتنفيذ والرقابة عليها، بطريقة مستدامة ومستمرة، كما تمثل الطريقة التي تطبق بها الحكومة مختلف العمليات والقواعد والاجراءات التي يتم من خلالها الإعداد، المصادقة، التنفيذ والرقابة على موازنة الدولة.

فتطبيق مبادئ حوكمة الميزانية العامة على مؤسسات الحكومة المالية للدولة، هو الضامن على تقويتها وتحقيق التفاعل الحقيقي والمتوازن فيما بينها، ومؤشر على حسن إدارة مالية الدولة وسلامتها من الفساد.

II– المحور الثاني: حوكمة الميزانية العامة للدولة من خلال مسح الميزانية العامة المفتوحة للفترة (2019/2010)

II– 1 مفهوم مسح الميزانية المفتوحة

هو آداة بحث عالمية مستقلة ومقارنة تستخدم المعايير المعترف بها دوليا لتقييم وصول الجمهور إلى معلومات الميزانية العامة، فرص مشاركة العامة في عملية الميزانية العامة ودور المؤسسات الرقابة في تكريس المساءلة، حيث غطت الطبعة الأخيرة سنة 2019 ، 117 دولة

II– 2 واقع تجسيد حوكمة الميزانية العامة في الجزائرية من خلال مسح الميزانية المفتوحة (2019/2010)

نظرا لكون النظام الميزانياتي المطبق لغاية اليوم في الجزائر والمرتكز على القانون العضوي 17/84 يعتبر نظاما تقليديا بامتياز لايستجيب لمتطلبات التسيير الحديث للمال العام، فتطبيقات حوكمة الميزانية العامة في الجزائر تعتبر محدودة محدودية النظام السائد.

ووفقا لتقرير مسح الميزانية المفتوحة ، سنقوم بتحليل تطبيق مبادئ الحوكمة الثلاث الأساسية في الجزائر

II- 1-2 الشفافية

يقيس مبدأ الشفافية مدى وصول الجمهور إلى المعلومات حول كيفية قيام الحكومات بإدارة الموارد العامة عن طريق تقييم مدى توفر المعلومات على الأنترنت، وتوفرها في الوقت المحدد، ومدى توفر الوثائق الرئيسية المرفقة بالميزانية العامة.

وتعتبر الوثائق التي توفرها وزارة المالية في الجزائر غير كافية، ولا تسمح بتوفير المعلومات الضرورية، ما يحد من إمكانية فهم ومناقشة مضمونها، بالإضافة إلى عدم إنتاج وثائق ملحقة بالميزانية حسب ما نص عليه ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة.[26]

وفيما يلي بعض النتائج والمؤشرات التي يقدمها تقرير الميزانية المفتوحة التي تقيس المعلومات التي توفرها الجزائر في ميزانياتها العامة.

الجدول (01): تطور مؤشر الشفافية في الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2019/2010

السنة	2010	2012	2015	2017	2019
مؤشر الشفافية بالجزائر %	1	13	19	3	2
المعدل العالمي	42	43	45	42	45

المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى تقارير مسح الميزانية للسنوات المذكورة

والشكل التالي يوضح تطور مؤشر الشفافية في الجزائر

الشكل (01): مؤشر شفافية الميزاني العامة في الجزائر

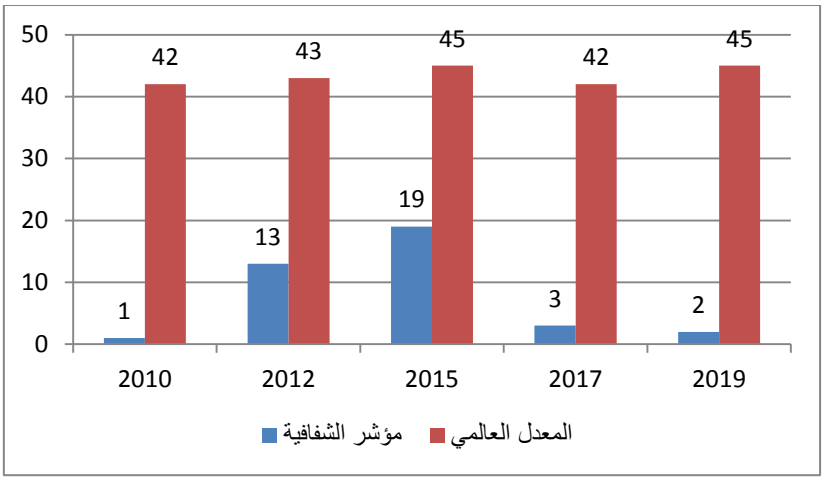

المصدر: من مخرجات برنامج Excel بالإعتماد على الجدول (01)

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ أن مؤشر الشفافية في الجزائر وإن عرف بعض التطور خلال السنوات 2010، 2012، 2015 ، إلا أنه يعتبر تطور ضعيف خاصة أنه شهد انحدارا كبيرا خلال السنوات 2017، 2019 ، ليصل إلى نقطتين (02) من 100 فقط خلال 2019 ، وهو ما يوحي إلى عدم توفير المعلومات اللازمة عن الميزانية، وهذا راجع أساسا

إلى النظام الميزانياتي المطبق حاليا في الجزائر الذي لم يعد يتناسب مع متطلبات تسيير المال العام بفعالية تمكن من إنتاج معلومات ذات مصداقية وشفافية.

ويدعم التقرير هذه النتيجة من خلال الجدول التالي الذي يوضح الوثائق المرفقة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر

الجدول (02): وثائق الميزانية العامة المتاحة في الجزائر خلال 2019/2010

\# وثيقة غير منشورة، أو منشورة بوقت متأخر

* وثيقة متاحة للجمهور

× وثيقة غير متاحة وغير معدة

السنة	2010	2012	2015	2017	2019
البيان التمهيدي للميزانية	#	#	#	#	×
مشروع الميزاني العامة	#	*	*	#	#
الميزانية العامة الرسمية للدولة	*	*	*	*	*
ميزانية المواطنين	×	×	×	×	×
تقارير دورية	×	#	*	×	#
تقارير المراجعة نصف سنوية	#	#	×	#	#
تقرير نهاية السنة	#	#	×	#	×
تقرير المراجعة	#	#	×	#	#

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مسح الميزانية المفتوحة للسنوات المذكورة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه باستثناء الميزانية العامة الرسمية المتاحة بشكل دائم في قوانين المالية، فإن باقي الوثائق الأخرى ونشرها ضعيف جدا، فالبيان التمهيدي للميزانية وتقارير المراجعة نصف السنوية والسنوية غير متاحة تقريبا على مدى السلسلة الزمنية المقترحة، أما ميزانية المواطنين فهي غير متاحة ولا معدة أساسا.

يتضح جليا أن مستوى المعلومات المتاحة عن الميزانية العامة في الجزائر ضعيف جدا، وهو ما يدل أن الحكومة تزود الجمهور بمعلومات شحيحة جدا عن كيفية إدارة الموارد المالية للدولة، مما يجعل من الصعب متابعة عملية تنفيذ ميزانية الدولة وتحقيق الرقابة الفعالة عليها.

II– 2–2 المشاركة

تعتبر الشفافية لوحدها غير كافية لتحقيق الحوكمة، حيث تعد مشاركة العامة ضرورية لتحقيق النتائج الإيجابية المرتبطة بمزيد من الشفافية، ويتم تقييم مشاركة العامة في الميزانية العامة من خلال دراسة مدى مساهمة الجمهور في عملية وضع اقتراحات وتقييم تنفيذ الميزانية، إلى جانب دراسة الامكانات التي يتم توفيرها للعامة لتمكينهم من المشاركة الهادفة في المراحل المختلفة للميزانية

والجدول التالي يوضح مشاركة الجمهور في وضع الميزانية العامة في الجزائر حسب تقرير مسح الميزانية المفتوحة للفترة 2019/2010.

جدول (03): مشاركة الجمهور في وضع الميزانية العامة في الجزائر حسب تقرير مسح الميزانية المفتوحة

السنة	2010	2012	2015	2017	2019
مؤشر المشاركة بالجزائر %	غ/متوفر	14	0	0	0
المعدل العالمي	غ/متوفر	19	25	12	14

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مسح الميزانية المفتوحة للسنوات المذكورة

ويمكن تبسيط معطيات الجدول أعلاه بالمنحنى أدناه

الشكل (02): مؤشر شفافية الميزاني العامة في الجزائر

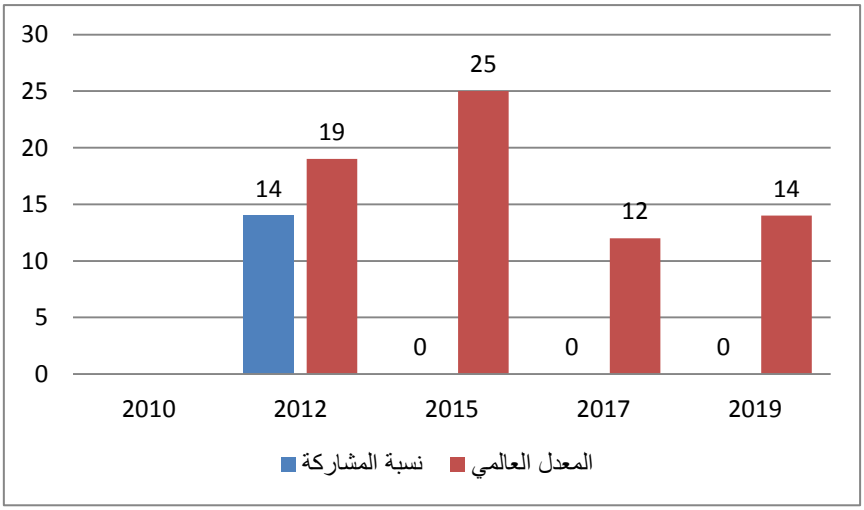

المصدر: من مخرجات برنامج Excel بالإعتماد على الجدول (03)

تشير نتائج مسح الميزانية المفتوحة إلى الإنعدام التام لمشاركة الجمهور في إعداد الميوانية العامة في السنوات 2015 ، 2017، 2019، بعد أن سجلت النسبة 14 % في سنة 2012 مقارنة بالمشاركة الجماهير في ميزانيات العامة لدولهم، حيث يلغت في سنة 2015، 25 % ، وهو ما يعتبر تدهور في النتائج والممارسات على أرض الواقع ، وهو ما يفسر بعدم قدرة السلطات التنفيذية والتشريعية وجهاز الرقابة العليا على إيجاد الأطر والأساليب التي تسمح للجمهور من ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم واتخاذ القرارات المالية المناسبة والرقابة على المشاريع المنفذة من خلال الميزانية نتيجة انعدام الفرص الرسمية المتاحة للمشاركة الهادفة في مختلف مراحل دورة الميزانية.

II– 2–3 الرقابة والمساءلة

يلعب تقرير الميزانية المفتوحة الدور اي تلعبه الهيئات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا في الميزانية ومدى توفير الرقابة، وهي التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمساءلة، حيث أن أي تحقيق المساءلة لا يمكن أن يتم دون أن تكون هناك رقابة فعالة على عملية التنفيذ بما يمكن من تحديد المسؤوليات وتفعيل المساءلة عن كيفية إدارة المال العام.

وفي الجزائر تمارس الرقابة الممارسة من طرف الهيئة التشريعية (البرلمان) وا من طرف الهيئات العليا(مجلس المحاسبة)، وهي رقابة ضعيفة حسب ما جاء في تقييم تقرير الميزانية المفتوحة كما يوضحه الجدول والشكل التاليين

وثقافة المساءلة في الجزائر تعتبر ثقافة وليدة في معظم مؤسسات الدولة وتحتاج إلى مزيد من الجهد لبلوغ مرحلة النضج، وتحتاج إلى تطبيق الانضباط ومنح المكافآت وتطبيق الجزاءات بصورة مستمرة بالاضافة إلى التدريب وامتلاك زمام الأمور، مع ضرورة وضع نظام قوي للمساءلة الشخصية، وا ما تؤكده نتائج مسح الميزانية المفتوحة حول رقابة السلطة التشريعية ومجلس المحاسبة كما يلي:

جدول (04): الرقابة على الميزانية العامة في الجزائر حسب تقرير مسح الميزانية المفتوحة

السنة	2010	2012	2015	2017	2019
الرقابة على الميزانية من طرف السلطة التشريعية	33	21	36	42	39
الرقابة العليا على الميزانية العامة	13	34	34	11	28

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مسح الميزانية المفتوحة للسنوات المذكورة

الشكل (03): مؤشر شفافية الميزاني العامة في الجزائر

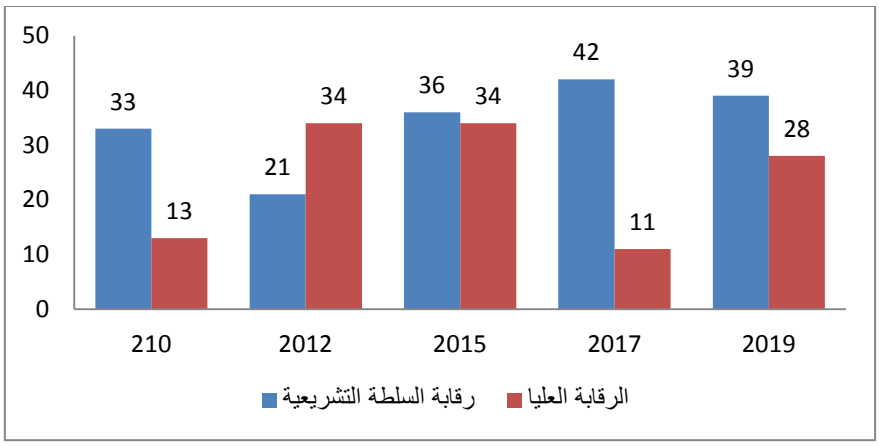

المصدر: من مخرجات برنامج Excel بالإعتماد على الجدول (04)

يظهر الشكل أعلاه ضعف رقابة السلطة التشريعية وجهاز الرقابة العليا بالجزائر خلال مراحل عملية الميزانية، وبالتالي تعتبر السلطة التشريعية سلطة مقيدة، وقدراتها الرقابية ضعيفة أثناء مرحلة التكوين والموافقة على نحو يقلل من إمكانية مراجعة مشروع الميزانية الذي تقدمه السلطة التنفيذية، وكذلك خلال مرحلة تنفيذ وتطبيق الميزانية المقررة من طرفها على أرض الواقع، كما أن هيئة التدقيق والرقابة العليا لا تتمتع بالاستقلال الكافي أو التمويل اللازم للقيام بمهامها وهو ما يضعف من قدرتها الرقابية، وغالبا ما لا تكون هناك آليات موضوعة لمتابعة ما إذا كانت السلطة التنفيذية تتبع توصيات هيئات التدقيق والرقابة أم لا.

الخلاصة

تعتبر حوكمة الميزانية العامة للدولة أهم وسيلة لتحقيق الاستدامة المالية والتسيير السليم لموارد الدولة بما يضمن تحقيق الأهداف والنتائج المسطرة، إلا أن النظام الميزانياتي المطبق في الجزائر هو نظام تقليدي لا يستجيب لمتطلبات التسيير السليم والحكيم للمال العام، ولا يخدم مبادئ حوكمة الميزانية العامة، وهو ما يهدد الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية، في ظل تعدد احتياجات الجمهور

– النتائج

من خلال ما سبق يمكن تلخيص ما توصلت إليه هذه الورقة من نتائج فيما يلي:

- تعتبر الميزانية العامة أهم وثيقة للسياسة المالية للدولة، وانعكاس للوضع الاقتصادي للدولة.
- تعتبر حوكمة الميزانية العامة سبيل للاستغلال الأمثل الموارد الوطنية والقضاء على الفساد المتفشي على مستوى جميع القطاعات والشرائح.
- تقدم الجزائر صورة ضبابية للرأي العام فيما يخص ماليتها العامة، والتي تهم الرأي العام بالدرجة الأولى، نظرا لعدم قدرتها على تجسيد مبادئ الحوكمة في اعداد وتنفيذ الميزانية العامة.
- يتجلى ضعف تطبيق حوكمة الميزانية العامة في ضعف الشفافية من خلال ضعف أو انعدام اطلاع الرأي العام على وثائقئقها الثمانية (08) التي أقرتها منظمة شراكة الميزانية الدولية.
- يتجلى ضعف تطبيق الحوكمة في عدم اشراك الرأي العام في مراحل إعداد وضبط الميزانية العامة، بما يضمن توفير فرص وفضاءات للجمهور للتعبير عن أفكارهم وآرائهم حول مالية الدولة وأولوياتهم المعيشية، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في صنع القرار.
- الرقابة على المال العام ضعيفة من طرف الهيئات المخول لها ذلك، البرلمان ومجلس المحاسبة، لا سيما عند منظمات المجتمع المدني، وهذا سبب الفساد المالي والإداري.

– اختبار الفرضية الرئيسية:

من خلال البحث توصلنا إلى صحة الفرضية الرئيسية، فمبادئ حوكمة الميزانية العامة للدولة الجزائرية ترتبط طرديا بمدى التزام هيئات رقابة الميزانية بالمهام المنوطة بها، حيث يعزى ضعف تحقيق مبادئ الحوكمة إلى ضعف التزام هيئات الرقابة بمهامها.

– التوصيات:

نتيجة لهذا الوضع نحاول أن نسوق بعض التوصيات التي تعبر عن سبل إرساء وتجسيد حوكمة الميزانية العامة بالاعتماد على المقترحات التي قدمتها كل من منظمة الشراكة الدولية، ومجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع:

- الإصلاح القانوني، من خلال إصدار مجموعة من التشريعات والقوانين الكفيلة بتنظيم إجراءات تطبيق مبادئ الميزانية المفتوحة، وتسليط العقوبات الصارمة على كل مقصر ومخالف.
- توفير الموارد الكافية للسلطة التشريعية وجهاز الرقابة العليا لأداء وظيفتهم الرقابية على أكمل وجه، مع ضمان استقلال مجلس المحاسبة عن السلطة التنفيذية، ومحاولة الاستعانة بمؤسسات مالية مستقلة.
- إتاحة الفرصة للمشاركة الفعالة للمجتمع المدني من أجل نشر الوعي المجتمعي فيما يخص مبادئ حوكمة الميزانية العامة، وأهميتها، والضغط من أجل تجسيدها وإعداد كوادر مؤهلة لذلك.

- تفعيل دور الإعلام في في تجسيد مبادئ حوكمة الميزانية العامة، من خلال متابعة كل مرحل إعداد الميزانية العامة ونشر ذلك للجمهور، وإعداد البرامج التوعوية لحق المواطن في المشاركة، وفضح عمليات الفساد المالي.
- بذل مزيد من الجهد لتقوية الأعمدة الثلاث لحوكمة الميزانية العامة، وهذا ما يتطلب تظافر جهود كل الجهات الفاعلة بشكل نشط ودائم في اصلاح أنظمة الميزانبة.
- المواطنة الفعالة هي الضامن الوحيد لتكريس مبادئ حوكمة الميزانية العامة واحترام القانون.
- تفعيل المشاركة السياسية والمجتمعية في مؤسسات الميزانية العامة من خلال: مشاركة البرلمان، المجالس الشعبية والمحلية، ومشاركة المجتمع المدني، من خلال تنمية الإحساس بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية.
- ضرورة توفر نية إصلاح نظام الميزانية العامة على غرار مشروع اصلاح لسنة 2005 الذي سيتم بدأ أول خطوات ترسيمه واعتماده من خلال إصدار القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية والذي سيحل محل القانون 17/84 ابتداء من سنة 2023 ، وهو الذي يهدف إلى تكريس التسيير المرتكز على النتائج من خلال ترسيم اعتماد ميزانية البرامج المتمحورة حول نتائج وتفعيل التخطيط، بالاضافة إلى الرفع من جودة المعلومات المعلن عنها باعتماد وثائق مكملة للميزانية وتقارير تتضمن دراسة الانحرافات، ومؤشرات أداء لقياس النتائج.
- الإستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال تجسيد مبادئ حوكمة الميزانية العامة.

المراجع والإحالات

[1] ابن منظور. (بدون سنة نشر). لسان العرب. دار سادر .بيروت /لبنان ،ص235.

[2] الجوهري. (1987). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. دار العلم للملايين،بيروت /لبنان، ص284.

[3] المائدة. 48.

[4] البغوي.(بدون سنة نشر). تفسير البغوي. دار طيبة للنشر ج3 ،ص65.

[5] البقرة. 188

[6] السعدي.(بدون سنة نشر). تيسير الكريم الرحمان في تفسير الكبير المنان. ص198.

[7] ص. 20

[8] البقرة. 196

[9] البوخاري. الجامع الصحيح(كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما انزله الله تعالى. دار ابن كثير. بيروت/ لبنان. ص31.

[10] النساء. 35

[11] ابن منظور،(بدون سنة نشر)، لسان العرب، دار سادر ، بيروت /لبنان، ص 236.

[12] آل عمران. 79

[13] المائدة. 45

[14] محسن الربيعي حاكم، وراضي محمد عبد المحسن. (2013)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان/ الأردن. دار اليازردي للنشر والاشهار . ص25.

[15] حامي الجيلاني محمد. (2015). الحوكمة في الشركات، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى . الأردن. ص365.

[16] فواز النوباني خولة. والصديقي عبد الله. (2016). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية. كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية. ص16.

[17] مصطفى سليمان محمد. (2006)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري . الدار الجامعية للنشر . ص 24

[18] عمامرة،ياسمينة. (أفريل 2017). تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية وتحديات تطبيقها في الجزائر. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. العدد 02. ص3.

[19] مجموعة من الخبراء. (ديسمبر 2020). حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 17. العدد 02. ص194

[20] أحمد علي خضر.(2012). الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات. الاسكندرية /مصر. دار الفكر الجامعي للنشر. ص52.

[21] مركز أبو ضبي. (بدون سنة نشر). أساسيات الحوكمة (مصطلحات و مفاهيم). أبو ضبي. ص6.

[22] السيد شحاتة شحاتة ونصر علي عبد الوهاب. (2007)، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات. الدار الجامعية مصر. ص85.

[23] بو سهوة . وعمر عبد الجبار.(2021). حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة (2019/2006). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 06. العدد 02 . 394/375.

[24] نذير بو سهوة نذير وعمر عبد الجبار.(2021). حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة (2019/2006). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 06. العدد 02 . ص375-394.

[25] عبدوس إيمان،. (2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الاصلاح الميزانياتي في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية. المجلد 24، العدد 01. ص347-365.

[26] العماد سعد أسعد محمد. (2015). أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي .رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجستير في المحاسبة قسم المحاسبة، جامعة أم القرى. ص93.